

اقتصاد

عصام شلهوب

فشلك المعالجات يفرز مشاكل اقتصادية معقدة
ارتفاع الأسعار مسؤولية الجميع بمن فيهم المستهلك

تركزت السياسة النقدية التي اعتمدت في لبنان منذ عام 1993 على جذب الودائع بالعملة الاجنبية في مقابل اعطائها فوائد مرتفعة كانت الاعلى في المنطقة لمدة تجاوزت 11 عاما، تبعتها هندسات مالية زادت على الطين بلة. حقق الجهاز المصرفي عائدات مرتفعة ما دفع بعض الاقتصاديين الى رفع الصوت مطالبين بالغاء تلك السياسات

رضى السياسيين وانتفاعهم الخاص وتكديسهم الارباح في غياب اي سياسة اقتصادية واضحة للدولة، انعكس على السياسة النقدية المتينة، وادى ثبات سعر الصرف الى تجاهل انخفاض مستويات الاستثمار الخاص، وزيادة معدلات البطالة، وارتفاع العجز في الميزان التجاري. شدد تقرير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على "ان مضاعفات السياسة النقدية غير المشجعة على الاستثمار والانتاج، والازمة السورية وتأثيراتها في خفض الصادرات، وتدني مستويات السياحة وايراداتها نتيجة

الوطنية وطلب تحويلها الى الخارج، ما انعكس انخفاضاً في قدرة البنك المركزي على مواجهة وعلى التدخل، فأدى الى وجود سعر غير رسمي للعملة في السوق الموازية وصل في بعض الاحيان الى 4500 ليرة للدولار الواحد، وضعف الاحتياطي من السلع الرئيسية نتيجة ضعف القدرة على تمويل الاستيراد، واخيرا الى ازمة نقدية واقتصادية في البلاد انفجرت ولم تتوقف. وكان لتلاعب سعر الليرة اثر فاعل جدا على اوضاع المواطنين من جميع جوانبها. "الامن العام" طرحت على الدكتور امين عواد العضو السابق في لجنة الرقابة على المصارف وعلى المصارف وعلى الدكتور لويس حبيقة واقع الازمة الاقتصادية والوضع المالي وتأثيرهما على الوضع الاجتماعي والمعيشي للمواطن، وما اذا كانت الخطط الرسمية ستنجح في المعالجة؟

عواد: الارقام الواردة
في خطة الحكومة صحيحة

الدكتور امين عواد العضو السابق في لجنة الرقابة على المصارف.

رأى الدكتور عواد ان "عدم الاستقرار النقدي بسبب ازمة اجتماعية كبيرة جدا يشعر بها كل الناس، وخصوصا الطبقات الفقيرة. هذا الامر ليس طبيعيا، لكن تراكمات الماضي والسياسات الخاطئة وتراكم الدين العام، ادت الى الوضع الذي نعيشه. لكن لو تم ترك سعر الليرة حرا منذ البداية لما وصلنا اليوم الى ما نحن عليه. تغير الواقع حاليا ولم يعد مصرف لبنان يملك القدرة على التدخل لتثبيت سعر الصرف. لذلك يجب اعتماد نظام ضريبي جديد وتعديل الرسوم الجمركية وزيادة ضريبة القيمة المضافة على الكماليات حتى يتأمن للدولة ايرادات تساعد على دعم المواد الاستهلاكية الضرورية، ضمن خطة متناسقة بين الحكومة والمصرف المركزي تهدف الى تمكين هذا الاخير من تمويل المواد الغذائية كالكسكس والحليب والارز، وغيرها من المواد بسعر 1515 ليرة للدولار الواحد. لكن هذا الامر يحتاج الى ايرادات، وهذا لن يتوافر الا عبر ضرائب اضافية على الكماليات، بحيث تؤمن من خلالها العدالة الاجتماعية. سعر الصرف الثابت لم يعد معمولا به في العالم، ويبدو اننا تأخرنا في حفظنا للدرس لذا دفعنا الثمن. سعر الليرة انخفض تجاه العملات الاخرى مع الاسف بسبب تراكم الدين العام، ولم يعد القطاع المصرفي قادرا على اقراض الدولة وكذلك مصرف لبنان. هذا في اختصار ما ادى الى الانهيار الكبير منذ اواخر العام الماضي. اما كيفية تقوية الليرة لاستعادة عافيتها، فالطريق طويلة وتبدأ بدعم وتنشيط الحركة الاقتصادية تدريجا. لذلك اؤكد ضرورة دعم المواد الاستهلاكية الغذائية الاساسية نظرا الى ضعف القدرة الشرائية لدى المواطن، وبالتالي انخفاض الاستهلاك مما ادى الى حالة الانكماش.

اما الاتكال على التمويل الخارج من مشاريع سيدر الموعودة، فهي لن تأتي الا بعد ان تأتي مساعدات صندوق النقد الدولي عبر قروض ميسرة وطويلة الاجل مع فترة سماح طويلة، بهدف خلق مشاريع اتمائية تسمح توزيع

حسنتها الكبيرة ايضا اذ انها اظهرت ارقام الخسائر الحقيقية. اما المعالجة فيجب ان لا تؤدي الى الانكماش، بل ينبغي ان تؤمن التراجع التدريجي للديون ما يؤمن تاليا النمو المطلوب لوضع احسن. آلية هذا العمل تنطلق من خفض التدريجي لدين الدولة العام ولدين المركزي للقطاع المصرفي، وتحميل المصارف التجارية تدريجا المؤونات والخسائر على القطاعين العام والخاص. التنفيذ الفوري للحلول لا يجوز. صحيح انه ينهي الدين لكنه في المقابل يلغي القطاع المصرفي. اذ لن يعود لمصرف لبنان وجود تقريبا. هكذا نكون قد اقلنا البلد، وهذا ما لا نريد ان نصل اليه. الحلول يجب ان تتم بالتدرج ولفترة سنوات قليلة جدا لا تتجاوز 4 سنوات، لأن الهبوط التدريجي للدين لا يؤدي الى الانكماش. ثمة كتل نيابية ستقدم مع جمعية المصارف اقتراحات اساسية حول تعديل خطة الحكومة والمفاوضات مع صندوق النقد، كل هذه الامور ستؤدي الى تعديلات في المعالجة على اساس ان الارقام الواردة في خطة الحكومة صحيحة".

اعادة العافية الى الليرة
طريقها طويلة وتبدأ بدعم
الحركة الاقتصادية تدريجا

الثروات بشكل هادئ ومدروس. الامر سيؤدي الى تحسين الاقتصاد ويرفع دخل المواطن تدريجا، وفي الوقت ذاته تكون الدولة قد مؤلت المواد الاساسية. هذا الامر سيؤدي الى عودة النمو بشكل تدريجي فيرتفع الناتج القومي وترتفع الضرائب، وندخل بالتالي في دائرة النمو بدل البقاء في دائرة الانكماش. الخطة الاقتصادية التي وضعتها الحكومة لن تساعد لان هدفها شطب ديون الدولة، لا بل تساعد على الانكماش الكبير. اعتقد انه يجب تعديل هذه الخطة وفق ما سمعناه من الكتل النيابية الموالية والمعارضة التي اكدت ضرورة اجراء التعديلات، مع ان للخطة

حبيقة: لو ترك سعر الليرة حرا لما وصلنا الى ما نحن عليه



الخبير الاقتصادي الدكتور لويس حبيقة.

◀ قال الخبير الاقتصادي الدكتور لويس حبيقة ان "الاستقرار النقدي يعني تثبيت سعر الصرف، بمعنى ان العملة الوطنية تتحرك في حدود معينة او ثابتة. مثال على ذلك سعر صرف الاورو تجاه الدولار يتغير بشكل متواصل، فهل يعني هذا ان الاورو غير مستقر او الدولار غير مستقر، طبعا لا. فهما يتحركان ضمن حدود معقولة ولا يتجاوزان الاقتصادات الوطنية. شهد لبنان ولفترات طويلة سعرا حرا لليرة يمكنه من تكوين اقتصاد متين استمر الى حدود الثمانينات. اذا، الاستقرار النقدي يؤدي الى الاستقرار الاقتصادي العام ومن ثم الى الاستقرار الاجتماعي.

اما في لبنان، بعد انهيار الليرة في الثمانينات وبعد اتفاق الطائف ومع مجيء رفيق الحريري رئيسا للحكومة وتعيين رياض سلامة حاكما لمصرف لبنان، تم اتخاذ قرار بموافقة مجلس المصرف المركزي بتثبيت سعر صرف الليرة بعد انهيارها على 1515 ليرة للدولار الواحد. لم يعد في استطاعتهم الخروج من هذا الوضع مع تلاحق الاحداث الامنية في محيطنا الاقليمي. بالتالي ارتبطنا بسعر الصرف هذا، وهو امر غير صحي. هذا الارتباط كانت كلفته كبيرة واستنزف احتياطات المصرف المركزي.

المشكلة الاساسية التي يعانيها لبنان هي العجز في الميزان التجاري، وقد وصل احيانا الى 17 مليار دولار على الرغم من تعويض جزء بسيط منه عبر التحويلات المالية والخدمات، كالسياحة التي انتهت دورها اليوم لاسباب كثيرة. كل ذلك توقف، فضعف الاحتياطي النقدي وتقلت سعر الصرف ولم يعد في استطاعة مصرف لبنان دعمه، لذلك كان الانهيار سريعا وهو امر معروف.

لكننا نعيش اليوم امرا غريبا في لبنان، اذ ان هناك اسعار متعددة للصرف منها الثابت ومنها المتحرك. وفي رأبي هذا الوضع لن يستمر. بعد استقرار الاوضاع السياسية سيأخذ سعر الصرف مركزا وسطيا ربما في حدود 2500 ليرة، لا اعرف بالتحديد، لكن عندما يستقر على رقم معين يجب تركه حرا تبعا لوضع البلد،

ارتفاع اسعار السلة الاستهلاكية غير مبرر مطلقا

وبذلك يتم ترشيق الاقتصاد. لقد توسع الفقر ضمن الطبقات الاجتماعية وبات الجميع يئن من ارتفاع اسعار السلة الاستهلاكية والغذائية بشكل غير مسبوق. هذا الامر غير مبرر لأن عناصر الاسعار لم ترتفع، بل سعر الصرف فقط هو الذي ارتفع، فالكهرباء والمحروقات والمياه وكل الضرائب والرسوم استمرت على حالها. الدولة ككل تتفرج على ما يحصل، وارتفاع الاسعار بهذا الشكل غير مبرر على الاطلاق. في الامر استغلال واضح للمواطن، كما ان رقابة وزارة الاقتصاد ضعيفة لهذه الناحية بعذر او من دونه.

بعد الخوف الذي دخل الى قلوب اللبنانيين من جراء ارتفاع سعر الدولار ومن الكورونا، لجأوا الى تخزين المواد الغذائية والاستهلاكية من دون ان يدركوا بأن لهذه المواد تاريخ صلاحية وانها ستنتهي بعد فترة. ولأن لبنان بلد مفتوح على الخارج، فان عملية الموت جوعا لا وجود لها مطلقا. انها فترة جديدة غير مسبوقه يجب التأقلم معها بصورة مؤقتة، وعلى الدولة حسم امرها نهائيا في مراقبة التجار ومنعهم من ابتزاز المواطن، وعليها تاليا فتح باب المنافسة بشكل واسع بعد الانتهاء من تدابير وباء كورونا واعادة العمل الى كل مفاصل الدولة التي تعيش حالة استثنائية صعبة لا يجوز البناء عليها لمدة طويلة، لانها ستمر وعندها ستتغير الاوضاع في لبنان. مع الاشارة الى اننا لن نعود الى ما قبل ايلول الماضي، ولكننا سنكون افضل مما نحن عليه اليوم. الدولة جديدة في التعامل مع الوضع وتملك النية الصادقة لذلك، لذا على اللبنانيين العودة الى واقعهم والتخلي عن المظاهر القاتلة".



المديرية العامة
للأمن العام



تضحية خاسمة